

سعر صرف الدينار الجزائري بين السوقين الرسمي والموازي

كيف يمكن تقليص الفارق؟

*The exchange rate of the Algerian dinar between the official and parallel markets
how can the gap be reduced?*

د. بوظلالة عادل¹ / منبر الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)،

adel.boutelala@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر: 2025/06/05

تاريخ القبول: 2025/06/03

تاريخ الاستلام: 2025/02/20

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الفارق الموجود بين سعر صرف الدينار الجزائري في السوقين الرسمي والموازي واتساعه بشكل كبير في الآونة الأخيرة، الأمر الذي خلق عدة تشوهات على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك باستخدام المنهج التحليلي لتحليل أسباب وأثار هذا الفارق وتقديم الحلول لتقليصه، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود فارق بين سعر صرف الدينار في السوقين واتساعه يعود أساسا لعدم قدرة بنك الجزائر على مواجهة الطلب المتزايد على العملة الأجنبية وذلك في ظل الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية للمحافظة على الاحتياطيات منها، كما أن الإجراءات المتخذة لتقليص الفجوة بين السوقين كانت أثارها محدودة وظرفية في ظل استمرار اتساع هذا الفارق، مما يتطلب اتخاذ إجراءات جذرية تهدف إلى تحسين سعر صرف الدينار الجزائري وتكوين احتياطيات أكبر من العملة الصعبة تكفي لمواجهة الطلب عليها من خلال السوق الرسمي مما يقلص هذا الفارق تدريجيا.

الكلمات المفتاحية : سعر صرف الدينار، سوق الصرف الرسمي، سوق الصرف الموازي، فجوة سعر الصرف.

تصنيف JEL : F31 ؛ E42 ؛ E44.

Abstract:

This study aims to shed light on the significant gap between the exchange rate of the Algerian dinar in the official and parallel markets, which has widened considerably in recent times, creating various distortions in the national economy. Using an analytical approach, the study examines the causes and effects of this gap and proposes solutions to reduce it.

The study concluded that the existence and widening of this gap are primarily due to the inability of the Bank of Algeria to meet the increasing demand for foreign currency, especially in light of the measures taken by public authorities to preserve foreign exchange reserves. Furthermore, the measures implemented to reduce the gap between the two markets have had only limited and temporary effects, as the disparity continues to grow. This situation necessitates the adoption of radical measures aimed at improving the exchange rate of the Algerian dinar and building larger foreign currency reserves sufficient to meet demand through the official market, thereby gradually narrowing the gap.

Keywords: Exchange rate of the dinar, Official exchange market, Parallel exchange market, Exchange rate gap.

Jel Classification Codes : F31 ؛ E42 ؛ E44.

¹ المؤلف المرسل: بوظلالة عادل، الإيميل: adel.boutelala@univ-constantine2.dz

I - تمهيد :

يواجه الاقتصاد الجزائري تحديا كبيرا يتجلى أساسا في وجود واتساع الفارق وبشكل كبير ومتزايد بين سعر صرف الدينار الجزائري في السوق الرسمي وسعره في السوق الموازي، وذلك في ظل الجدل القائم حول مدى فعالية الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لمحاربة هذا السوق الموازي وتقليص هذا الفارق، حيث تتوفر الجزائر على سوقين للصرف، الأول سوق صرف رسمي منظم يتبع نظام سعر صرف موجه حيث يعمل بنك الجزائر بصفته المسؤول على إدارة السياسة النقدية على ضبط هذا السوق وتحديد سعر صرف الدينار وفقا لمتطلبات الاقتصاد الوطني، والثاني سوق صرف موازي يعتمد في تحديد سعر صرف الدينار على العرض والطلب، هذا الأخير يشهد حركية كبيرة وتعاملات كبيرة من طرف مختلف المتعاملين سواء كانوا مواطنين عاديين لتغطية احتياجاتهم من العملة الصعبة لغرض السياحة أو العلاج في الخارج وغير ذلك، أو مستوردين أو مستثمرين للحصول على حاجياتهم من السلع والخدمات والمواد الأولية والآلات والمعدات اللازمة المستوردة وغيرها، كل هذا في ظل محدودية ما يوفره سوق الصرف الرسمي بسبب انخفاض قيمة منحة السياحة الممنوحة للمواطنين والقيود الكبيرة المفروضة على المستوردين والمستثمرين، إن وجود سعرين لصرف الدينار الجزائري خلق العديد من الصعوبات التي أعاققت الاقتصاد الوطني بدءا بفقدان القدرة الشرائية للمواطنين وتفاقم التضخم مرورا بظهور الفساد وإشكالية تهريب العملة الصعبة وصولا إلى إعاقه الاستثمار وعمليات التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أصوات تنادي بضرورة البحث عن حلول جذرية لهذه الظاهرة سواء من خلال السماح بإنشاء مكاتب الصرف مع ضرورة إعطاء إمكانيات أكبر للاستفادة من العملة الصعبة، القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة في ظل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة متقدمة من النضج تسمح بالقيام بها بما يمكن من تخفيف تبعية الاقتصاد الوطني لأسعار البترول الذي يعتبر المصدر الأساسي لاحتياطي الصرف الأجنبي، ضرورة الاقتراب من القيمة الحقيقية للدينار الجزائري في السوق الرسمي بالإضافة إلى القيام بدراسة معمقة لمحددات الطلب على العملة الأجنبية في السوق الموازي، فكيف ستتعامل الدولة الجزائرية من أجل تقليص هذا الفارق الموجود بين سعر صرف الدينار في السوقين الموازي والرسمي، خاصة بعد أن فرضت السلطات المالية في الجزائر بعض التدابير من خلال قيام بنك الجزائر بتحديد أقصى مبلغ يسمح بإخراجه من طرف المسافرين المقيمين وغير المقيمين والذي حدد بقيمة 7500 أورو ولمرة واحدة في السنة، بالإضافة إلى القرار الأخير الذي تم الإعلان عنه بعد اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 08 ديسمبر 2024 والذي أفضى إلى رفع المنحة السياحية للبالغين إلى 750 أورو مرة واحدة في السنة، وإلى 300 أورو بالنسبة للقصر مرة واحدة في السنة وهل ستساهم مثل هذه القرارات فعلا في تقليص هذه الفجوة الموجودة بين السوقين.

1.I- إشكالية البحث :

ومما سبق يمكن طرح إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل التالي:

كيف يمكن تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار الجزائري في السوقين الرسمي والموازي ؟

ويحمل هذا التساؤل في طياته مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ما هي أسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري في السوقين الرسمي والموازي ؟
- ما هي أسباب ظهور الفارق في سعر صرف الدينار الجزائري واتساعه بين السوقين الرسمي والموازي ؟

- ما هي آثار ظهور الفارق واتساعه بين سعر صرف الدينار الجزائري في السوقين الرسمي والموازي على الاقتصاد الوطني ؟
- ما مدى فعالية الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتقليص الفجوة بين سعر صرف الدينار الجزائري في السوقين ؟
- 2.I - فرضيات البحث :
- وبناء على ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى إلى اختبارها على النحو التالي:
- يعود ظهور الفارق في سعر صرف الدينار الجزائري واتساعه بين السوقين الرسمي والموازي إلى محدودية قدرة بنك الجزائر على مواجهة الطلب المتزايد على العملة الأجنبية سواء من طرف المواطنين، المستوردين أو المستثمرين؛
- يمكن أن يخلق الفارق بين سعر صرف الدينار الجزائري في السوقين الرسمي والموازي تشوهات كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني تؤثر سلبا على عمليات التجارة الخارجية وحتى على مستوى الاستثمار المحلي والأجنبي؛
- تتميز الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية بمحدودية كبيرة في قدرتها على إلغاء أو على الأقل تقليص الفارق الموجود بين سعر الدينار في السوق الرسمي والسوق الموازي.
- 3.I - أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تفسير أسباب ظهور الفجوة واتساعها بين سعر صرف الدينار الجزائري في السوقين الرسمي والموازي وبشكل متسارع مؤخرا، وإظهار آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني، مع التنويه بضرورة اتباع إجراءات وحلول استعجالية وجذرية لمواجهة هذه الظاهرة بما يسمح بتمكين كل من المواطنين عامة والمستوردين والمستثمرين خاصة من الحصول على العملة الصعبة وبسعر صرف حقيقي وموحد يمكنهم من تلبية احتياجاتهم المتعلقة بالسفر أو استيراد السلع والمواد الأولية ووسائل الإنتاج مما يخلق ديناميكية أفضل للاقتصاد الوطني ويعمل على مواجهة الاختلالات الموجودة على مستوى السوق الوطني.

4.I - أهمية البحث :

تظهر أهمية الدراسة من الأهمية الكبيرة لسعر صرف الدينار الجزائري وأثره على الاقتصاد الوطني والذي يتطلب من جهة أن يكون هناك سعر صرف موحد للدينار، بالإضافة إلى ضرورة توفير قنوات رسمية يتمكن من خلالها طالبو العملة الأجنبية من الحصول على احتياجاتهم منها وبسعر صرف ملائم يمكن من خلق استقرار على مستوى الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي على تقليص دور سوق الصرف الموازي في الاقتصاد الوطني ومواجهة جميع أشكال خروج العملة الصعبة إلى الخارج واستنزاف الاحتياطيات الوطنية منها عبر القنوات غير الرسمية.

5.I - الدراسات السابقة :

■ دراسة بغداد بنين ومحمد براق (2016) بعنوان دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري نموذجا 2000-2014

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المؤثرة في سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2014، وقد توصلت إلى اقتراح نموذج يفسر تحركات سعر الصرف استنادا إلى تسعة متغيرات أساسية. وبناء على النتائج المتوصل إليها يتعين على صانعي القرار في الاقتصاد الجزائري تعزيز مرونة

سعر الصرف من خلال تبني نماذج كمية تستند إلى المؤشرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر، مع تقليل الاعتماد على التدخلات الإدارية في تحديد سعر الصرف التوازني الحقيقي.

■ **دراسة عزي خليفة ، مسعودي زكرياء وبن علي آمال (2019) بعنوان أثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي**

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف وإظهار تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي، من خلال تحليل نظام صرف الدينار الجزائري في إطار أنظمة سعر الصرف الفعلية الحديثة، وذلك لتوضيح مدى تأثيرها الفعلي على النمو الاقتصادي، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود ارتباط معنوي بين أنظمة سعر الصرف المطبقة والنمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل، مما يبرز أهمية تبني نظام صرف ملائم لدعم وتحفيز النمو الاقتصادي.

■ **دراسة مروان حايك وعبد القادر موزاوي (2022) بعنوان المصدر الحقيقي لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1990-2020 مقارنة نماذج SVAR المقيد على المدى الطويل للاختبار بين الصدمات الاسمية والحقيقية**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الحقيقية وراء تقلبات أسعار الصرف في الجزائر، وذلك من خلال تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي والاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى تقييم تأثير الصدمات الحقيقية والاسمية على كلا السعرين. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة توافقا مع نتائج الأدبيات الاقتصادية، حيث تبين أن الصدمات الهيكلية، سواء كانت إسمية أو حقيقية، تؤثر بشكل فوري على سعر الصرف الاسمي، مع تسجيل الدراسة لوجود استجابة ملحوظة لهذا السعر عند حدوث صدمات حقيقية.

يمكن الإشارة هنا إلى أنه واستنادا إلى الدراسات السابقة المعروضة يمكن اعتبار أن الدراسة الحالية والتي تتضمنها هذه الورقة البحثية تشترك معها في تناولها لموضوع سعر صرف الدينار الجزائري، ولكنها تختلف عنها كليا في كونها دراسة تحليلية تناولت إشكالية ازدواجية سعر صرف الدينار الجزائري في ظل وجود سوقين رسمي وموازي، وأثار هذه الازدواجية على الاقتصاد الوطني ومحاولة الوصول إلى سبل إلغاء أو تقليص هذا الفارق أو الفجوة في سعر الصرف.

II- مدخل إلى سعر الصرف :

يعتبر سعر الصرف أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، والذي يعتبر محددا رئيسيا في أي اقتصاد، كما يلعب دورا كبيرا في تحديد قدرته التنافسية في الأسواق الدولية، حيث يعتبر انعكاسا لكل الاختلالات والإصلاحات الاقتصادية، كما يتطلب استقراره ضرورة توفر اقتصاد قوي قادر على خلق معدلات نمو مرتفعة ويتم تحديد سعر الصرف بالاعتماد على آلية العرض والطلب كما قد يعتمد في تحديده على السياسة النقدية المتبعة من طرف الدول والبنوك المركزية لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا ما يتطلب اختيار نظام صرف ملائم يتناسب مع طبيعة اقتصاد الدولة وقدراته المالية، الأمر الذي يمكن من الوصول إلى سعر صرف مناسب يساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي بشكل عام.

II-1- مفهوم سعر الصرف :

يعبر سعر الصرف عن سعر عملة دولة ما بدلالة عملة دولة أخرى، أي عدد الوحدات من عملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من

العملة المحلية (ميموني و بن طالي، 2021، صفحة 165)، أي أن سعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه تبادل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، حيث يستخدم لتحديد قيمة العملة الوطنية مقابل مختلف العملات الأجنبية، وتوجد عدة أشكال لسعر الصرف يمكن عرض أهمها على الشكل التالي:

- سعر الصرف الإسمي:

هو المؤشر الذي يحدد قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية خلال فترة زمنية معينة فهو يعبر عن السعر الجاري للعملة دون التركيز على قوتها الشرائية، ويعمل هذا المؤشر كمقياس يعكس متوسط التغيرات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة (عطون، 1993، صفحة 7)، وما يلاحظ هنا أن مختلف المتعاملين الاقتصاديين في الواقع لا يهتمون كثيرا بسعر الصرف الإسمي بقدر ما يهتمون بالقدرة الشرائية للعملة والمتمثلة في كمية السلع الممكن شراؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية.

- سعر الصرف الحقيقي:

وهو مقياس يحدد كمية السلع الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية مما يعكس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني (قدي، 2006، صفحة 103)، بمعنى أن سعر الصرف الحقيقي يعبر عن القيمة الحقيقية للعملة المحلية مقابل عملة دولة أخرى.

- سعر الصرف الفعلي:

وهو متوسط أسعار الصرف بين عملة معينة وسلعة من العملات الأجنبية خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم تحديده وفقا لأوزان تعكس مدى أهمية كل عملة في التجارة الخارجية للدولة، وبالتالي فهو يعبر عن مدى تحسن أو تدهور عملة دولة ما بالنسبة لعملات دول أخرى خلال فترة زمنية محددة (الكوط، ميلودي، و قرساس، 2022، صفحة 49)، ومن هنا يظهر لنا أن سعر الصرف الفعلي يحدده عاملان أساسيان هما عدد العملات الأجنبية المكونة لسلة العملات التي تم اختيارها، بالإضافة إلى الوزن النسبي لكل عملة أجنبية.

- سعر الصرف التوازني:

وهو مستوى سعر الصرف الذي يحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي، بحيث يكون هناك استقرار بين العرض والطلب على العملة دون الحاجة إلى تدخل السلطات النقدية، بمعنى أن سعر الصرف التوازني يعبر عن الأسعار النسبية التي تمكن من تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي معا.

- سعر الصرف الموازي:

ويعبر عن سعر صرف العملة في السوق الموازي، ويتواجد في الدول التي تتوفر على سوق صرف داخلي موازي والتي من بينها الجزائر.

II-2- أنظمة سعر الصرف :

تشكل أنظمة سعر الصرف عنصرا أساسيا في السياسة النقدية لأي دولة، حيث تحدد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، مما ينعكس بشكل مباشر على تجارتها الخارجية، معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، مستويات الأسعار والتوازن الاقتصادي، ويعتمد تحديد نظام سعر الصرف على عدة عوامل أبرزها

طبيعة الاقتصاد، مستوى انفتاح الدولة على الأسواق الدولية وأهدافها الاقتصادية، وتنقسم أنظمة سعر الصرف إلى عدة أنواع يمكن تصنيفها إجمالاً على النحو التالي:

- نظام الصرف الثابت

وفق هذا النظام تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بربط العملة المحلية بعملة أجنبية رئيسية أو بسلة من العملات، حيث يتم تحديد سعر الصرف مسبقاً ويظل ثابتاً، مع إمكانية تعديله فقط في ظروف استثنائية وضمن نطاق تقلبات محددة سواء تم الربط بعملة واحدة أو بمجموعة من العملات، وهنا يتم تحديد مدى التغير المسموح به (بلوفة وقادري، 2023، صفحة 157)، وما يلاحظ على هذا النوع من أنظمة الصرف أنه يوفر بعض المزايا للدول المتبعة له فهو يعمل على تحقيق نوع من الاستقرار النقدي من خلال منحها قدرة أكبر على السيطرة على معدل التضخم، كما يعاب عليه أنه قد يؤدي إلى فقدان بعض الدول لاستقلاليتها النقدية على اعتبار أنه يتطلب توفر احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية من أجل الحفاظ على استقرار العملة المحلية، كما يمكن الإشارة هنا إلى أن الجزائر اتبعت هذا النوع من أنظمة سعر الصرف إلى غاية سنة 1986.

- نظام الصرف المعلوم أو المرن

وفقاً لهذا النظام، يتم تحديد سعر الصرف تبعاً لقوى العرض والطلب في السوق دون أي تدخل مباشر من الدولة أو البنك المركزي. ويعد هذا النظام الأساس الذي يقوم عليه النظام النقدي الدولي حالياً، حيث تعتمد عليه معظم الدول المتقدمة نظراً لما يوفره لها من مزايا، مثل تعزيز توازناتها الاقتصادية ودعم استقرارها المالي (عبابيس، قرقب، وهاني، 2024، صفحة 25)، ويتميز هذا النظام بأنه يسمح للعملة بالتكيف مع جميع الظروف الاقتصادية كما يمنح للسلطة النقدية حرية تنفيذ السياسة النقدية، ولكل يعاب عليه أنه قد يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي خاصة في حالة حدوث تقلبات كبيرة في سعر الصرف.

- نظام الصرف الموجه

يعد هذا النظام نظاماً وسطاً بين نظامي الصرف الثابت والمعلوم، حيث يسمح لسعر صرف العملة بالتقلب وفقاً لآلية العرض والطلب مع إمكانية تدخل البنك المركزي عند الضرورة للحد من التقلبات الحادة ويمتاز هذا النظام بقدرته على تحقيق التوازن بين الاستقرار والمرونة مما يساعد على تقليل التقلبات الشديدة في سعر الصرف، ومن عيوبه أن فعالية تدخل البنك المركزي تعتمد على حجم احتياطياته من النقد الأجنبي حيث تؤدي الاحتياطات غير الكافية إلى تدخلات غير فعالة في تحديد وتوجيه سعر الصرف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر تتبع نظام صرف موجه يسمح بتحديد سعر صرف الدينار الجزائري في سوق رسمي بناءً على متطلبات الاقتصاد الوطني وحجم الاحتياطات من العملة الصعبة المتوفرة لدى بنك الجزائر، مع وجود سعر صرف آخر للدينار الجزائري يتم تحديده وفقاً لآليات العرض والطلب في سوق موازي.

II-3- نظام صرف الدينار الجزائري الملائم في ظل التغيرات الحالية :

بالنظر إلى التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر في المرحلة الراهنة، يبرز موضوع نظام صرف الدينار الجزائري كأحد المحاور الحيوية في السياسة النقدية والمالية للبلاد، ففي ظل تقلبات أسعار النفط، وتنامي

الضغوط التضخمية وازدياد الحاجة إلى تنويع الاقتصاد، أصبح من الضروري تقييم مدى ملاءمة نظام الصرف المعتمد حاليا، ومدى قدرته على تحقيق التوازن بين استقرار العملة ودعم النمو الاقتصادي.

ويمكن اختيار نظام صرف ملائم للدينار الجزائري في ظل التغيرات الحالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني بالاعتماد على مجموعة من المحددات لعل أهمها ما يلي: (كبوط، 2021، صفحة 142)

- طبيعة الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني، فالجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات البترول والغاز، ما يجعل اقتصادها هشاً أمام تقلبات أسعار المحروقات وعرضة لصدمات خارجية مصدرها التقلبات في أسعار المحروقات؛

- حجم احتياطات الصرف الأجنبي والتي تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار، وتعتبر من أهم المحددات التي يمكن أن تعتمد عليها السلطة النقدية في الدفاع عن القدرة الشرائية للدينار الجزائري داخليا وخارجيا؛

- معدلات التضخم المسجلة مقارنة بالشركاء التجاريين والتي يظهر جليا أنها في ارتفاع مستمر في السنوات الأخيرة؛

- درجة الانفتاح والتكامل مع الأسواق الدولية وحرية حركة رؤوس الأموال حيث يظهر الواقع الجزائري وجود قيود كبيرة على حركة رؤوس الأموال وضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ضعف كبير في انفتاح السوق المالي الجزائري وعدم تكامله مع الأسواق المالية العالمية؛

- درجة انفتاح وارتباط الاقتصاد الجزائري مع المتغيرات الخاصة في الاقتصاد العالمي حيث يظهر مؤشر ميزان المدفوعات الجزائري وجود ارتباط وتبعية كبيرين للاقتصاد الوطني مع مختلف متغيرات الاقتصاد العالمي خاصة التي تؤثر على أسعار المحروقات.

وبناء على ما سبق وفي ظل الظروف الحالية والتي تتميز بوجود تقلبات في أسعار المحروقات، ضغوط تضخمية كبيرة، الحاجة إلى القيام بإصلاح اقتصادي ووجود رغبة واضحة من طرف السلطات العليا للبلاد في تنمية الصادرات خارج المحروقات، ومن منطلق أن لكل ظرف اقتصادي نظام صرف ملائم يمكن القول أن نظام صرف الدينار الملائم للاقتصاد الجزائري حاليا وفي ظل التغيرات الحالية هو النظام الحر المدار المتبع أساسا (نظام الصرف الموجه)، حيث يسمح بالتقليل من أثر تقلبات سعر الصرف على التبادل التجاري والاحتفاظ بسعر صرف داخل هامش واسع نسبيا وهو ما يعطي البنك المركزي درجة من الاستقلالية في قيادة السياسة النقدية، كما يسمح بتصحيح سعر الصرف بدلالة المؤشرات الاقتصادية وبشكل خاص بدلالة فروق التضخم مع الخارج، بالإضافة إلى أن المرونة المحدودة تسمح بالامتصاص الجزئي للصدمات، كما أن الحفاظ على درجة من المرونة في سعر الصرف يساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية. (صاري ورشيد، 2021، صفحة 42).

III- تطور سعر صرف الدينار الجزائري في السوقين الرسمي والموازي :

يظهر الجدول (01) أدناه متوسط سعر الصرف السنوي لكل من الدولار الأمريكي واليورو مقابل الدينار الجزائري في السوق الرسمي خلال الفترة 2014-2024 والذي يبين حجم الانخفاض أو التدهور في سعر صرف الدينار الجزائري سنويا مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو.

الجدول (01): متوسط سعر الصرف السنوي للدولار الأمريكي واليورو مقابل الدينار الجزائري

الوحدة: دج

في السوق الرسمي

السنوات	متوسط سعر الصرف السنوي للدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري	متوسط سعر الصرف السنوي لليورو مقابل الدينار الجزائري
2014	80,5606	106,9064
2015	100,4641	111,4418
2016	109,4654	121,1766
2017	110,9610	125,3231
2018	116,6169	137,6864
2019	119,3606	133,7058
2020	126,8288	144,8804
2021	135,1064	159,7558
2022	142,0032	149,5768
2023	135,8477	146,8507
2024	133.5531	149,953

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في موقع بنك الجزائر من الرابط

<https://www.bank-of-algeria.dz/taux-de-change-2>

بالنظر إلى الجدول (01) أعلاه يتبين لنا حدوث انخفاض كبير لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو، وقد كان هذا الانخفاض سريعا في مرحلة أولى خلال الفترة 2014 إلى 2022، ويعود ذلك إلى حدوث تراجع كبير في أسعار البترول بداية من سنة 2014 الأمر الذي أدى إلى حدوث انخفاض كبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وتقلصت معه احتياطات الجزائر منها نظرا لاستخدامها في مواجهة فاتورة الاستيراد المرتفعة، ومع تراجع حجم هذه الاحتياطات من العملة الصعبة ضعفت قدرة الدولة على دعم الدينار الجزائري، ومع ظهور عجز في الميزان التجاري الجزائري بسبب ارتفاع حجم الواردات وضعف حجم الصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى حدوث تضخم متزايد بسبب ارتفاع عمليات الإصدار النقدي الناتجة عن تطبيق سياسة التيسير الكمي (التمويل غي التقليدي) من طرف بنك الجزائر كل هذا أدى إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري محليا ودفعه نحو التخفيض خارجيا وبشكل رسمي (في السوق الرسمي) مقابل

العملات الأخرى (الدولار واليورو)، ثم بعد ذلك شهد سعر صرف الدينار الجزائري مرحلة ثانية بداية من سنة 2023 تميز فيها سعر الصرف بنوع من التباطؤ في وتيرة الانخفاض أو نوع من التحسن مقارنة بالمرحلة الأولى وهذا راجع إلى العديد من الأسباب المرتبطة أساسا بمختلف الإجراءات التقشفية التي أقدمت على تطبيقها السلطات العمومية في الجزائر لتخفيض العجز في الميزان التجاري والمحافظة على احتياطات الصرف من العملة الصعبة سواء عن طريق فرض رسوم جمركية على بعض الواردات أو التقليل أو التوقف المباشر عن استيراد أخرى، بالإضافة إلى الارتفاع في أسعار البترول بداية من سنة 2021 والذي عمل على تحسين احتياطات الصرف الأجنبي للجزائر، الأمر الذي مكّنها من كبح التدهور السريع لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية (الدولار واليورو) في السوق الرسمي وضبط سعر الصرف في هذا السوق بما يتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الوطني وذلك في إطار تبني سياسة سعر الصرف المدار أو الموجه.

ويظهر الجدول (02) أدناه متوسط سعر الصرف السنوي التقريبي لكل من الدولار الأمريكي واليورو مقابل الدينار الجزائري في السوق الموازي خلال الفترة 2014-2024 والذي يبين حجم الانخفاض أو التدهور في سعر صرف الدينار الجزائري سنويا مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو.

الجدول (02): متوسط سعر الصرف السنوي التقريبي للدولار الأمريكي واليورو مقابل الدينار الجزائري

في السوق الموازي خلال الفترة 2014-2024 الوحدة: دج

السنوات	متوسط سعر الصرف السنوي التقريبي للدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري	متوسط سعر الصرف السنوي التقريبي لليورو مقابل الدينار الجزائري
2014	100	140
2015	120	150
2016	130	160
2017	140	170
2018	150	190
2019	160	200
2020	170	210
2021	180	220
2022	190	230
2023	210	250
2024	230	260

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من التقارير الإعلامية

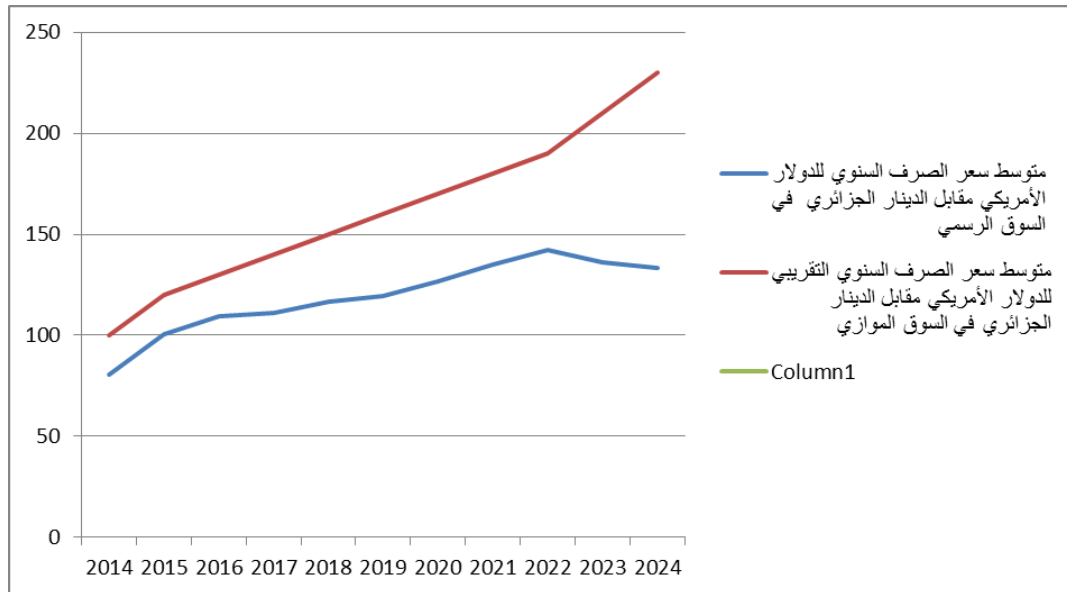
تجدر الإشارة هنا إلى أن المعلومات والإحصائيات المتعلقة بأسعار صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو في السوق الموازي غير متوفرة بشكل رسمي، وذلك على اعتبار أن نشاط السوق الموازي أساسا يعتبر غير قانوني وهذا ما دفعنا للبحث عن مصادر أخرى تمكننا من الحصول على هذه المعلومات حيث تعتبر هذه الإحصائيات تقريبية وتعتمد على ما هو متاح من هذه المصادر، ونظرا لعدم وجود بيانات رسمية فقد تم جمع هذه المعلومات بالاعتماد على العديد من التقارير الإعلامية الصادرة خلال الفترة بين 2014 و 2024 والتي كانت ترصد وبشكل مستمر التغيرات التي تحدث في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار واليورو في السوق الموازي، حيث أظهرت هذه الأسعار تدهورا واضحا في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو في السوق الموازي، حيث كان سعر الصرف السنوي التقريبي لليورو مقابل الدينار يساوي في المتوسط 140 دج سنة 2014 ليرتفع هذا السعر تدريجيا ليصل في سنة 2024 إلى حوالي 260 دج لليورو الواحد، بينما كان سعر الصرف السنوي التقريبي للدولار يساوي في المتوسط 100 دج سنة 2014 ليرتفع هذا السعر تدريجيا ليصل في سنة 2024 إلى حوالي 230 دج للدولار الواحد، ويرجع هذا الارتفاع في سعر صرف كل من الدولار واليورو مقابل الدينار الجزائري في السوق الموازي إلى عدة عوامل مرتبطة أساسا بارتفاع الطلب على العملة الصعبة سواء لأغراض السياحة، العلاج، تسوية عمليات التجارة الخارجية والاستثمار في ظل محدودية توفرها في السوق الرسمي نظرا للقيود الكثيرة المفروضة من طرف الدولة بالإضافة إلى عديد الإجراءات البيروقراطية التي تعرقل عملية الحصول على الاحتياجات منها، مما دفع بالعديد من الأفراد والمؤسسات إلى اللجوء إلى السوق الموازي لتغطية احتياجاتهم من العملة الصعبة.

IV- أسباب اتساع فارق سعر صرف الدينار الجزائري بين السوقين الرسمي والموازي :

يشهد الاقتصاد الوطني وجود سوقين للصرف الأول سوق صرف رسمي يتم فيه تحديد سعر صرف الدينار وتوجيهه من طرف بنك الجزائر، وذلك بناء على احتياجات الاقتصاد الوطني وحجم ما يتوافر من احتياطات الصرف من العملة الأجنبية، والثاني سوق صرف موازي يتم تحديد سعر الصرف فيه بناء على العرض والطلب على العملة الأجنبية، حيث يشهد هذا السوق في الآونة الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري مقارنة بالسوق الرسمي، وذلك بسبب إقبال المواطنين ومختلف المتعاملين الاقتصاديين عليه من أجل تغيير العملة الأجنبية نظرا لفارق الصرف الكبير بينه وبين السوق الرسمي والذي يمكنهم من تحقيق هامش ربح أكبر، كما أنه يوفر لهم احتياجاتهم من العملة الأجنبية في ظل الصعوبات التي يواجهها المتعاملون في السوق الرسمي خاصة في ظل الشروط المطلوبة للحصول عليها بالإضافة إلى صغر حجم المبالغ المسموح بها .

ويظهر الشكل (01) أدناه حجم الفارق والفجوة بين سعر صرف الدولار الأمريكي والدينار الجزائري في السوقين الرسمي والموازي، حيث يتبين لنا وبشكل واضح وجود فارق كبير في سعر الصرف بين السوقين واتساع هذا الفارق بشكل مستمر خلال الفترة 2014- 2024، مع ملاحظة اتساع هذا الفارق وبشكل متزايد وكبير بداية من سنة 2022 وذلك في ظل حدوث انخفاض في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في السوق الرسمي حيث كان دولار واحد يساوي 142,0032 دج سنة 2022 لينخفض إلى 133.5531 دج سنة 2024، في حين واصل الدولار ارتفاعه بشكل كبير مقابل الدينار الجزائري في السوق الموازي ليصل إلى حوالي 230 دج للدولار الواحد في المتوسط وذلك سنة 2024، مما عمل بشكل واضح على اتساع حجم فجوة سعر الصرف بين السوقين.

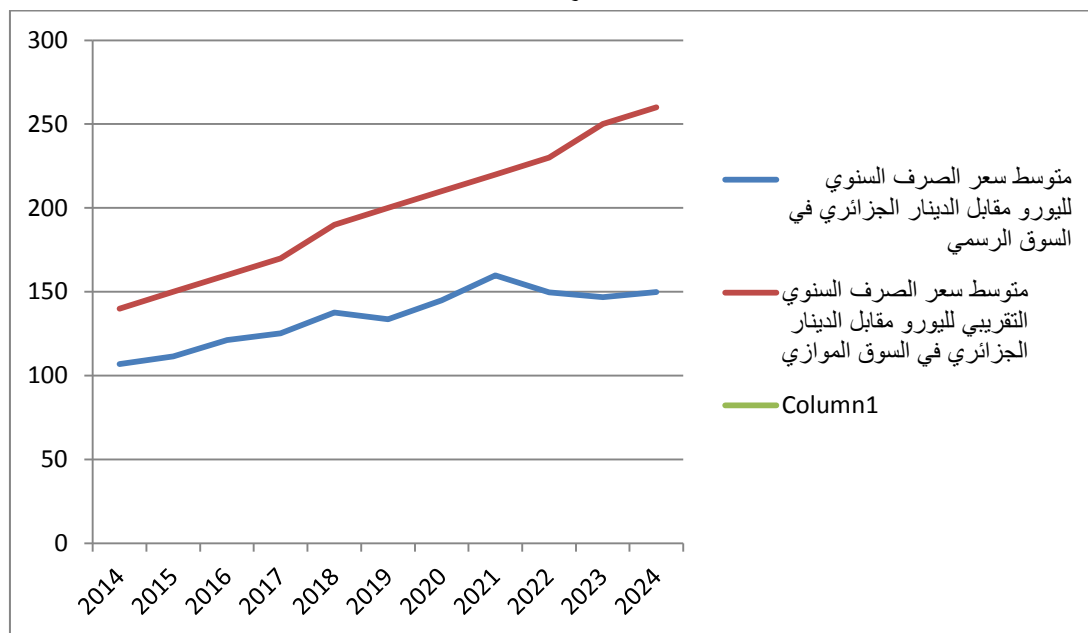
الشكل (01): سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري والفارق بينهما في السوقين الرسمي والموازي خلال الفترة 2014-2024



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدولين (01) و (02)

كما يظهر الشكل (02) أدناه حجم الفارق والفجوة بين سعر صرف اليورو والدينار الجزائري في السوقين الرسمي والموازي، حيث يتبين لنا وبشكل واضح وجود فارق كبير في سعر الصرف بين السوقين، واتساع هذا الفارق بشكل مستمر خلال الفترة 2014-2024، مع ملاحظة اتساع هذا الفارق وبشكل متزايد وكبير بداية من سنة 2022 وذلك في ظل انخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري في السوق الرسمي واستمرار ارتفاعه بشكل كبير في السوق الموازي مما عمل بشكل واضح على اتساع حجم فجوة سعر الصرف.

الشكل (02): سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري والفارق بينهما في السوقين الرسمي والموازي خلال الفترة 2014-2024



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدولين (01) و (02)

ويمكن تلخيص أهم أسباب اتساع فجوة أو فارق سعر صرف الدينار الجزائري بين السوقين الموازي والرسمي خاصة أمام الدولار الأمريكي واليورو باعتبارهما العملات الأكثر طلبا في الجزائر كما يلي:

- عدم التوازن بين الطلب والعرض على العملة الأجنبية، أي ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية سواء للسفر أو للعلاج بالخارج أو طلب أصحاب المؤسسات والمشاريع لاستيراد مدخلات العملية الإنتاجية بالإضافة إلى ارتفاع الطلب من المستثمرين الذين لديهم سيولة كبيرة بالعملة الوطنية والذين يفاضلون بين الاستثمار الحقيقي (الاستثمار في العقار) والاستثمار في العملة الأجنبية في ظل غياب استثمار مالي فعلي، حيث كان الاستثمار الحقيقي أفضل من حيث الضمانات المقدمة للمستثمرين وبالتالي كان هناك نوع من التوازن ما بين الاستثمار الحقيقي والاستثمار في العملة الأجنبية، ولكن في ظل فرض ضرائب جديدة على العقار خاصة بداية من سنة 2019 أصبح العديد من المستثمرين ينفرون من استثمار أموالهم في العقار واتجهوا نحو الاستثمار في العملة الأجنبية الذي يوفر ربح أكبر، كل هذا الارتفاع في الطلب على العملة الأجنبية كان يتم تغطيته في السوق الموازي نظرا لعدم قدرة السوق الرسمي على توفير العملة الأجنبية في ظل تطبيق الدولة للعديد من القيود والحواجز الإدارية، كل هذا أدى إلى اتساع الفارق بين سعر صرف الدينار الجزائري بين السوقين الموازي والرسمي؛

- انخفاض معدل الفائدة الممنوح من طرف البنوك في ظل ارتفاع مستوى التضخم وبشكل مستمر، الأمر الذي دفع المدخرين نحو استثمار أموالهم في العملة الأجنبية التي يوفرها السوق الموازي مما خلق طلب أكثر على العملة الأجنبية في هذا السوق ووسع الفارق أكثر؛

- تخلي السلطات الجزائرية عن الإصلاحات التي كانت تسعى إلى إلغاء أو على الأقل تقليص هذا الفارق الموجود بين السوقين والذي يؤدي إلى توحيد السوقين فكانت مثلا نسبة الفائدة الممنوحة لأصحاب الأموال تصل حتى 17 % والتي شهدت انخفاضا كبيرا، ولكن نتيجة لانخفاض أسعار البترول واستمرار عجز الموازنة فقد تم التوقف عن مواصلة سياسة تصحيح السعر مما أدى إلى توسيع الفارق؛

- ارتفاع حجم الكتلة المتداولة خارج النظام البنكي (خارج الدائرة البنكية)، والتي قدرها خبراء بأكثر من 8000 مليار دينار جزائري خاصة بعد تطبيق الجزائر لسياسة التيسير الكمي لمواجهة العجز في الميزانية العامة والتي سمحت بالإفراط في عملية الإصدار النقدي، كل هذا أدى إلى خلق سوق موازي للعملة المحلية وبالتالي سوق موازي لتحويلها إلى عملة أجنبية، أي أن الازدواجية في سوق الصرف وتوسع الفارق في سعر الصرف كان نتاجا لوجود اقتصاد موازي للاقتصاد الرسمي؛

- عدم قدرة بنك الجزائر من خلال ما لديه من رصيد أو من احتياطات من العملة الصعبة على الاستجابة لطلبات الصرف بصفة عادية، مما يدفع نحو التوجه إلى السوق الموازي، وهذا ما يؤدي إلى ظهور وتوسع الفارق في سعر صرف الدينار الجزائري بين السوقين الرسمي والموازي؛

- وجود سوق صرف موازي يسير بآليات السوق أي بقوانين العرض والطلب وسوق صرف رسمي موجه لا يتعامل بالسعر الحقيقي، وبالتالي كلما ابتعدنا عن منطق السعر كلما زاد الفارق بين السوقين الرسمي والموازي.

V- آثار الفارق في سعر صرف الدينار بين السوقين الرسمي والموازي على الاقتصاد الوطني :

يعتبر سوق الصرف الموازي من بين أهم التحديات والعقبات التي تواجه الاقتصاد الوطني والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من ازدواجية الأسواق الموجودة في الجزائر والتي خلقت اقتصاد موازياً أثقل كاهل الاقتصاد الوطني، كما أن وجود الفارق في سعر صرف الدينار الجزائري واتساعه بين السوقين الرسمي والموازي خلق العديد من الآثار السلبية والتشوهات على مستوى الاقتصاد والتي يمكن إيجاز أهمها في ما يلي:

- ضياع فرصة استفادة الاقتصاد الوطني من مداخل العملة الصعبة التي يتم تحويلها من طرف المهاجرين والسياح بالإضافة إلى منح المتقاعدين والتي يتم ضخها في السوق الموازي بحكم توافره لأسعار صرف أعلى بكثير من المتوفرة على مستوى السوق الرسمي حيث وصل الفارق في سعر الصرف إلى حوالي 50 %؛
- وجود عمليات تضخيم كبيرة للفواتير بالعملة الصعبة والتي يتم توجيهها إلى السوق الموازي الأمر الذي أرهق الخزينة العمومية وأثر سلباً على احتياطات الصرف دون أن يكون لها أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني؛
- استمرار نزيف العملة الصعبة نحو الخارج في ظل أن السوق الموازي يفتح إمكانيات للحصول على العملة الصعبة وخلق قنوات لتحويل وتهريب الأموال إلى الخارج؛
- ضياع فرص استثمار محلية أو أجنبية بسبب وجود هذا الفارق في سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي، والذي يضع المستثمرين أمام إشكالية ازدواجية سعر الصرف الأمر الذي يؤثر سلباً على قرار الاستثمار ويعتبر عامل من بين عوامل كثيرة تجعل بيئة الاستثمار غير محفزة في الجزائر.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن تقليص الفارق في سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي أصبح أمراً ضرورياً لإزالة هذه التشوهات التي أصابت الاقتصاد الوطني، وهذا في ظل محدودية الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية خاصة المتعلقة برفع منحة السياحة والمتعلقة أساساً بمدى قدرة بنك الجزائر على توفير ما يكفي من العملة الصعبة لمواجهة الطلب، وأيضاً في ظل عدم اتضاح الرؤية بعد حول كيفية الحصول عليها والآليات المعتمدة لذلك.

VI- الحلول المقترحة لتقليص فجوة الصرف بين السوقين الرسمي والموازي :

تجدر الإشارة هنا إلى أن تقليص الفجوة في سعر الصرف بين السوقين يمر حتماً عبر العمل على التقارب من القيمة الحقيقية أو سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري في السوق الرسمي من خلال العمل على محددات الطلب والعرض في السوقين، وبناءً على ذلك يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة العمل على استقطاب الكتلة النقدية الهامة المتداولة خارج الدائرة البنكية والتي عملت على خلق اقتصاد موازي وأسواق موازية وذلك من خلال العمل على عصنة المنظومة البنكية الجزائرية للوصول إلى الشمول المالي، كتشجيع الدفع الإلكتروني وتقديم المزيد من الخدمات البنكية بما يسمح بجعل القطاع البنكي الجزائري جاذباً للأموال المتداولة خارج الدائرة الرسمية، بالإضافة إلى ضرورة خلق الثقة بين أصحاب الفوائض المالية والمنظومة البنكية في الجزائر؛

- ضرورة تفعيل السوق المالي الجزائري (بورصة الجزائر) والذي يخلق خيارات جديدة أمام المستثمرين أصحاب الفوائض المالية من أجل الاستثمار المالي، ويبيدهم نوعاً ما عن الاستثمار في العملة الأجنبية أو الاستثمار الحقيقي الذي يحتاج إلى عملة أجنبية، مما يخلق نوع من التوازن في طبيعة الاستثمارات وهذا ما

يساعد على تقليص الفارق بين سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي من خلال تقليص الطلب على العملة الأجنبية؛

- ضرورة تفعيل الوكالة الوطنية للتوازنات الكبرى وذلك لضبط والحفاظ على التوازنات المالية الأمر الذي يعمل على ضبط سعر الصرف من خلال متابعة كل المؤشرات التي تؤثر على سعر الصرف، سواء الميزانية العامة، حجم النفقات العامة وحجم العجز، ميزان المدفوعات ومعدل النمو الاقتصادي مما يعمل على تقليص فارق الصرف بين السوقين الرسمي والموازي؛

- ضرورة إصلاح منظومة الأسعار بشكل عام في الاقتصاد الجزائري والذي يمر عبر إصلاحات هيكليّة تسمح بالمرور إلى تطبيق الأسعار الحقيقية في ظل وجود مثلاً قيمة كبيرة للتحويلات الاجتماعية والتي تستعمل لدعم الأسعار، الأمر الذي أدى إلى خلق ازدواجية في الأسعار وبالتالي ازدواجية في الأسواق بما فيها سوق الصرف؛

- ضرورة تعزيز الثقة في العملة الوطنية والعمل على تحسين قيمتها من خلال العمل على تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، خاصة في ظل مرور الاقتصاد الوطني إلى ما يسمى باقتصاد السوق والذي يقتضي ضرورة العمل بأدوات وآليات السوق بما فيها تحديد سعر صرف الدينار الأمر الذي يقلص من الفارق الموجود في سعر صرف الدينار الجزائري في السوقين؛

- العمل على تنويع مصادر الحصول على العملة الصعبة للاقتصاد الوطني بما يسمح بتكوين احتياطات كافية منها تمكن بنك الجزائر من الاستجابة لطلبات الصرف الأمر الذي يعمل على تقليص الفارق في سعر الصرف في السوقين، وذلك من خلال القيام بإصلاحات هيكليّة خاصة بعد وصول الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة من النضج تسمح بالعمل على إحداث تنويع في الاقتصاد الوطني مما يخفف من مستوى التبعية للمحروقات ويعمل على زيادة المداخيل من العملة الصعبة.

VII- الخاتمة :

تعتمد الجزائر في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري على نظام صرف موجه يقع بين نظامي سعر الصرف الثابت والمعوم، والذي يسمح بالموازنة بين هذين النظامين من خلال التخلي أو الابتعاد عن التحديد الإداري الصارم لسعر الصرف مع عدم ترك عملية تحديد سعر الصرف خاضعة وبشكل مطلق لقوى العرض والطلب، وهذا ما يوفر لبنك الجزائر مرونة نسبية تمكنه من تعديل وتغيير سعر صرف الدينار الجزائري وفقا لما يتطلبه الاقتصاد الوطني، وذلك باعتباره المسؤول عن الدفاع عن القدرة الشرائية للدينار الجزائري داخليا من خلال العمل على مراقبة تطور الكتلة النقدية بالإضافة إلى المستوى العام للأسعار، وخارجيا من خلال دعم سعر الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى كل هذا بالاعتماد على المؤشرات الهيكلية والاقتصادية الكلية سواء محليا أو دوليا، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار صرف مختلف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية، وفي هذا الإطار تسعى سياسة الصرف المطبقة من طرف بنك الجزائر للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية مع العمل على استقرار سعر الصرف الفعلي في السوق الرسمي عند مستوى قريب من سعر الصرف الحقيقي، ولكن وفي ظل العديد من المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني والتي أدت إلى خلق اقتصاد موازي أدى إلى ظهور ازدواجية في الأسواق بما فيها سوق الصرف، ظهر سوق الصرف الموازي والذي يشهد وبشكل مستمر انخفاضاً كبيراً في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي واليورو نظراً

لارتفاع حجم الطلب على العملة الأجنبية في هذا السوق، وذلك في ظل عدم قدرة سوق الصرف الرسمي على توفير احتياجات طالبي العملات الأجنبية في ظل الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للحفاظ على احتياطات الصرف والمربطة أساسا بتغير أسعار البترول في الأسواق الدولية، كل هذا أدى إلى ظهور واتساع الفجوة بين سعر صرف الدينار الجزائري في السوقين الموازي والرسمي.

1.IV. نتائج البحث :

تعتبر فجوة سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي في الجزائر أحد أهم القضايا التي يجب الالتفات إليها وبشكل جدي من طرف الدولة الجزائرية، لما لها من آثار سلبية كبيرة أدت إلى ظهور تشوهات على مستوى الاقتصاد الوطني، ما يدفع السلطات العمومية إلى ضرورة التحرك وبشكل سريع لمواجهة هذه الآثار السلبية ومعالجة هذه التشوهات، وهذا في ظل محدودية قدرة الإجراءات المتخذة مؤخرا من طرف الدولة على إلغاء أو على الأقل تقليص الفارق الموجود بين سعر صرف الدينار الجزائري في السوقين الرسمي والموازي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضيات الثلاثة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة، ويمكن تلخيص نتائج هذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

- وجود فارق كبير بين سعر صرف الدينار الجزائري في السوق الرسمي وسوق الصرف الموازي حتى أصبح ظاهرة تستوجب العمل على محاربتها؛
- يعود ظهور فجوة سعر الصرف أساسا إلى القيود الشديدة المفروضة من طرف الدولة من أجل الحصول على العملة الصعبة من البنوك والتي تدفع الأفراد والتجار إلى السوق الموازي، هيمنة الاقتصاد غير الرسمي وتزايد أنشطة التهريب والتجارة غير المصرح بها، بالإضافة إلى ارتباط احتياطات الدولة من العملة الصعبة بأسعار المحروقات والتي تشهد تذبذبا مستمرا؛
- اتساع فجوة سعر الصرف أدى إلى حدوث تشوهات كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني، كتشوه الأسعار داخليا وخارجيا، ارتفاع تكلفة الاستيراد خاصة بالنسبة لصغار المستوردين، تراجع الاستثمارات الأجنبية وضعف ثقة المتعاملين في العملة الوطنية وتفضيلهم للعملة الأجنبية خاصة الدولار واليورو؛
- يظهر ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف الموازي محدودية قدرة الإجراءات المتخذة مؤخرا من طرف الدولة على إلغاء أو على الأقل تقليص الفارق الموجود في سعر الصرف الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات جديّة واعتماد آليات واضحة لاحتواء ومحاربة السوق الموازي.

2.IV. مقترحات البحث :

وبناء على ما سبق يجب على السلطات العمومية اتخاذ المزيد من الإجراءات والتي تعمل على محاربة واحتواء سوق الصرف الموازي في الجزائر، الأمر الذي يتطلب مزيجا من الإجراءات الاقتصادية، التنظيمية، والرقابية التي تنفذ بتدرج وفعالية ، فالنجاح في احتواء سوق الصرف الموازي لا يتحقق بإجراء واحد بل يتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة تجمع بين الإصلاحات الهيكلية والتقنية والرقابية، بالإضافة إلى بناء ثقة المواطنين في النظام المالي الرسمي كل هذا من خلال:

- العمل على توفير آليات الدفع الإلكتروني في إطار الشمول المالي والذي يحفز المتعاملين على الدخول إلى السوق الرسمي والاعتماد على القنوات الرسمية لتسديد التزاماتهم بالعملة الصعبة بدلا من السوق الموازي؛

- تسريع وتيرة رقمنة الاقتصاد الوطني والتعاملات المالية وفرض استخدام القنوات البنكية في المعاملات الكبيرة، مما يقلل من سيولة السوق الموازي؛
- استهداف الاقتصاد غير الرسمي والعمل على دمجها بالاقتصاد الرسمي تدريجيا من خلال منح إعفاءات جبائية مؤقتة، منح تراخيص مؤقتة للتجار الصغار وربط الدعم المالي والتجاري بالتصريح الضريبي الرسمي؛
- تفعيل عملية إنشاء مكاتب صرف العملة الأجنبية في ظل جاهزية النصوص القانونية، خاصة وأن الإطار التشريعي الذي يسمح بذلك تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان من خلال القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي والذي من خلاله صدر النظام 01-23 الصادر في 21 سبتمبر 2023 المتعلق بالترخيص بتأسيس مكاتب الصرف واعتماد نشاطها في الجزائر، وذلك لاحتواء السوق الموازي أو جزء منه، وذلك على اعتبار أن نشاط الصرف في البنوك لا يعتبر نشاط أساسي، مع ضرورة تطبيق مكاتب الصرف لسعر صرف قريب من السعر الرسمي يحقق هامش ربح مقبول لها، وهذا ما يؤدي إلى تقليص حجم الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛
- تطبيق رقابة ومتابعة أمنية صارمة للسوق الموازي من خلال تتبع شبكات المضاربة التي تنشط في السوق الموازي وفرض عقوبات صارمة على المتورطين؛
- تشديد الرقابة الجمركية لمنع تهريب العملة الأجنبية عبر الحدود، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق مع مصالح الأمن ومكافحة الجريمة الاقتصادية لتجفيف منابع السوق غير الرسمية؛
- العمل في مراحل متقدمة على تقليص حجم السوق الموازي وصولا إلى منعه من خلال تطبيق إجراءات قانونية، كمرحلة أولى تمنح الأولوية لمن كان يعمل في السوق الموازي بفتح مكاتب الصرف من أجل تقليص حجم السوق الموازي، ثم في مرحلة ثانية الوصول إلى منع ممارسة أي نشاط تجاري بالعملة الصعبة خارج الإطار الرسمي المكون من البنوك ومكاتب الصرف، كل هذا يجب أن يتم في إطار رزنامة زمنية تدريجية تسمح بتشجيع التعامل مع مكاتب الصرف والبنوك على حساب السوق الموازي.

3.IV. آفاق البحث :

كانت هذه الدراسة محاولة لإلقاء الضوء على إشكالية مهمة في الاقتصاد الوطني والمتمثلة أساسا في وجود ازدواجية في سوق الصرف بوجود سوق صرف رسمي وآخر موازي، والتي أنشأت ازدواجية في سعر الصرف سعيا نحو البحث عن حلول لها، وهذا البحث يدفعنا إلى آفاق جديدة والتي قد تكون أرضية لأبحاث ودراسات مستقبلية مرتبطة أساسا بضرورة دراسة إزدواجيات أخرى موجودة في الأسواق الجزائرية تتطلب البحث عن حلول لها، حيث ساهمت هذه الإزدواجيات في مختلف الأسواق في ظهور اقتصاد جزائري موازي كان وما زال يؤثر سلبا وبشكل كبير على الاقتصاد الوطني ويعيق عملية تحقيق انطلاقة فعلية تسمح بتحقيق التطور المنشود.

VIII- الإحالات والمراجع :

- اسماعيل صاري، و سعيدلي رشيد. (2021). نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24، صفحة 42.

- إيمان بلوفة، و علاء الدين قادري. (2023). أثر تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري دراسة قياسية للفترة 2000-2019. مجلة الابتكار والتسويق، 10، صفحة 157.
- بن عيسى عبايس، مبارك قرقب، و مريم هاني. (06, 01, 2024). أثر سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في ترقية الصادرات خارج المحروقات، في ظل المستجدات الراهنة دراسة قياسية 1994-2023. مجلة التكامل الاقتصادي، 11، صفحة 25.
- عبد الرزاق كبوط. (2021). إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم للاقتصاد الجزائري. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 06، صفحة 142.
- عبد المجيد قدي. (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مبارك الكوط، مصطفى ميلودي، و حياة قرساس. (06, 12, 2022). أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية للفترة 2000 إلى 2020. مجلة دراسات اجتماعية، 6، صفحة 49.
- مروان عطون. (1993). الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- نسرين ميموني، و فريد بن طالي. (2021). أثر تغيرات سعر الصرف وسعر البترول على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1989-2018 مقارنة قياسية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، صفحة 165.
- صفحة الإحصائيات موقع بنك الجزائر 2- <https://www.bank-of-algeria.dz/taux-de-change-2>